

التحول الرقمي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للسلطات التشغيلية

رصد الأنشطة المشبوهة وتحليل التحريات المالية

تتمتع التقنية بإمكانيات هائلة لرفع كفاءة سير عمل منظومة مكافحة غسل الأموال (AML) وتمويل الإرهاب (CFT) وفعالية جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. في السنوات الأخيرة، قامت السلطات التشغيلية في الشبكة العالمية لمجموعة العمل المالي (فاتف) ومجموعة إيغمونت لوحدة التحريات المالية (مجموعة إيغمونت)، بغض النظر عن حجمها ومدى تطورها، باستخدام ودمج أدوات رقمية متنوعة لدعم جهودها التشغيلية. تتراوح أنواع هذه الأدوات بين الأتمتة واستخدام مجموعات كبيرة من البيانات، والبيانات الضخمة (Big Data)، والتحليلات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي (AI) والتعلم الآلي (Machine Learning).

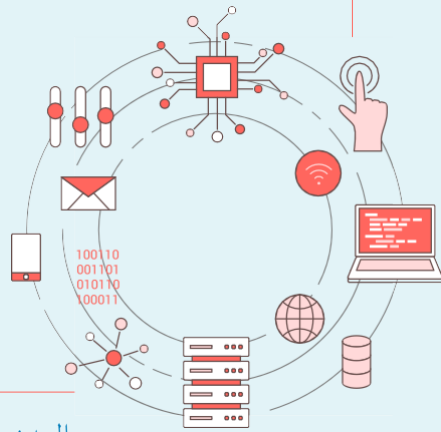
سعيًا منهما لمساعدة وحدات التحريات المالية (FIUs) في الاستفادة من التقنية لتعزيز قدراتها ومرونتها التشغيلية، اعتمدت الفاتف ومجموعة إيغمونت تقريرًا عن التحول الرقمي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للسلطات التشغيلية في أكتوبر ٢٠٢١، الذي يركز على رصد الأنشطة المشبوهة وتحليل التحريات المالية. يستعرض هذا التقرير المعني للجهات الحكومية "كيف" و "متى" ينبغي العثور على الأدوات الرقمية المناسبة، وإدخالها وتسخيرها لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتغلب على التحديات العملية والتشغيلية التي تواجهها السلطات التشغيلية في أعمالها اليومية خلال المراحل والعمليات المختلفة. ويسلط هذا الملخص الضوء على النتائج الرئيسية للتقرير.

ما الفرق بين الرقمنة والتحول الرقمي؟



تشير **الرقمنة (DIGITALISATION أو DIGITISATION)** إلى عملية تحويل البيانات التناظرية أي غير الإلكترونية من مستندات ورقية أو ملفات نصية أو صورية إلى شكل رقمي يمكن قراءته ومعالجته واستنساخه ونقله بسهولة بواسطة أجهزة الكمبيوتر. في مجال التحريات المالية، يمكن أن تشير الرقمنة إلى تحويل تقارير المعاملات المشبوهة (STRs) وتقارير الأنشطة المشبوهة (SARs) وتقارير معاملات العملات (CTRs) والصور والمعلومات الأخرى إلى صيغة رقمية. كما يمكن أن تشمل الأتمتة، التي تساعد على التنظيم الفعال للأعمال المتكررة وتقليل وقت معالجة الأعمال. ومن الأمثلة على ذلك التقديم الآلي لتقارير المعاملات المشبوهة عبر أنظمة البلاغ الإلكترونية.

يشير **التحول الرقمي (DIGITAL TRANSFORMATION)** إلى عملية اعتماد الأدوات والأساليب الرقمية من قبل مُنظمة، وعادةً ما تكون تلك التي لم تقم بتضمين العامل الرقمي كجزء من أنشطتها الأساسية أو لم تواكب وتيرة التغير في التقنيات الرقمية. وعلى عكس عملية الرقمنة، فإن التحول الرقمي أكثر شمولية، حيث يشمل المنظمة بأكملها ويغير الثقافة التنظيمية والعلاقات مع المستخدمين، فضلاً عن إجراءات سير الأعمال.



المصدر: مسرد المصطلحات الإحصائية، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠٠٥

لماذا الرقمنة/التحول الرقمي؟



التنوع

معالجة وتحليل البيانات الواردة من قواعد بيانات مختلفة بصيغ وأشكال وهياكل متنوعة.



السرعة

لمعالجة البيانات الواردة بسرعة عالية مما يُمكن من اكتشاف وتعطيل عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الوقت المناسب.



الحجم

للتعامل مع كمية كبيرة من البيانات غير المهيكلة الواردة من عدد متزايد من الكيانات المبلغة والقطاعات والمعاملات.

الدوافع الرئيسية

زيادة الكفاءة

الحاجة لتنظيم وتبسيط العمليات اليدوية المتكررة لجمع كميات كبيرة من البيانات غير المهيكلة الواردة من عدد كبير من الكيانات المبلغة. تسمح الأتمتة والمبادرات الرقمية الأخرى بجمع وفرز كميات كبيرة من البيانات والمعلومات من مصادر مختلفة وقواعد بيانات منظمة بشكل مختلف ليتم تحليلها لاحقًا. نتيجة لذلك، يمكن لوحدة التحريات المالية معالجة المزيد من البيانات بشكل سريع.

تحسين الجودة

الحاجة لاعطاء الأولوية لتقارير المعاملات المشبوهة ذات التحقيقات الأعلى قيمة لإجراء تحليلات مفصلة ومستهدفة. إن تقنيات التنقيب عن البيانات النصية غير الخاضعة للإشراف مثل معالجة اللغة الطبيعية (NLP)، أو التعلم الآلي الخاضع للإشراف مثل تسمية وترميز البيانات، تسمح لأنظمة الكمبيوتر بالتعلم من البيانات الواردة في تقارير المعاملات المشبوهة والتقارير المختلفة، لتحديد الأنماط، واستخلاص الاستنتاجات بناءً على القواعد التي وضعتها وحدات التحريات المالية. نتيجة لذلك، يمكن لوحدة التحريات المالية أن تعد تحليلات ذات جودة أعلى.

ما هي الدوافع الرئيسية التي تحت وحدات التحريات المالية على إدخال التقنية الرقمية، بدءًا بالأتمتة حتى التحليلات المتقدمة، لدعم جهودها في التعامل مع التحريات المالية، وتقارير المعاملات المشبوهة المستلمة، وغيرها من المعلومات المتاحة؟

تعزيز كفاءة

استخدام الموارد

تخصيص وتعيين الموارد البشرية المحدودة بشكل أفضل.

اعتماد نهج قائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تحديد الشرط المسبق الأساسي لتطبيق نهج ديناميكي قائم على المخاطر في أعمال وحدة التحريات المالية.

يمكن للتعلم الآلي والأدوات الأخرى المستندة إلى الذكاء الاصطناعي أن تساهم في الأتمتة الجزئية لعملية تحليل المخاطر المعتمدة على كميات كبيرة من البيانات غير المهيكلة. قد تمكن هذه الأدوات وحدات التحريات المالية من تحديد المخاطر الناشئة التي لا تتوافق مع بيانات المخاطر المحددة من قبل، والتحقق من النتائج المعدة على أساس تحليل المخاطر التقليدي وتعديلها.

تساعد الأدوات الرقمية في توفير الوقت للمحللين في أداء المهام العادية مثل التحقق من البيانات وفرز كميات كبيرة من البيانات، وتسمح لهم بالتركيز على المهام التحليلية الأكثر تعقيدًا. نتيجة لذلك، يمكن لوحدة التحريات المالية زيادة استفادتها من مهام المحللين إلى أقصى حد ممكن.

الاعتبارات الاستراتيجية

من شأن الرقمنة والتحول الرقمي أن توفر فرص هائلة لتسهيل وتسريع سير أعمال وحدات التحريات المالية، وهناك احتياجات فعلية لاستخدام التقنية من قبل وحدات التحريات المالية لحل بعض التحديات اليومية التي تواجهها. وتعتبر صياغة الاعتبارات الاستراتيجية الرئيسية قبل ادخال واعتماد المبادرات الرقمية في المنظمة أمراً أساسياً لإطلاق أي برنامج.

تحديد الرؤية:

ما الانجازات المستهدفة؟

■ تحديد الأهداف والمبادئ الأساسية للبرنامج، وتوضيح الأهداف المتوسطة والطويلة المدى، وقيمة الأعمال، وتحديد موضع البرنامج.

■ مواءمة رؤية موحدة مشتركة داخل وحدة التحريات المالية، عبر الإدارات المختلفة وبين كبار المديرين التنفيذيين والمحللين العاملين في الخطوط الأمامية.

التخطيط وقياس الأداء:

ما المرحلة الحالية؟

■ مراجعة سير العمل الحالي والبيانات والمعلومات المتاحة (من حيث نقاط القوة والضعف) والموارد المتاحة (بما في ذلك القوى العاملة والموارد المالية والأجهزة) والقدرة والامكانية (من حيث مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتقنية المعلومات).

■ معرفة الفجوات في الاحتياجات والموارد والامكانيات في وحدة التحريات المالية، وتحديد التقنيات أو الأدوات المتاحة حالياً لمساعدة وحدة التحريات المالية على تحديد الحلول الممكنة المثلى التي تتناسب مع الاحتياجات التشغيلية بشكل أكبر.

تحديد الأولويات:

من أين نبدأ؟

■ حدد الاحتياجات المستعجلة بشكل أكبر لوحدة التحريات المالية والخطوات الأكثر أهمية في سير أعمالها التي ستحقق أعلى فائدة من خلال البرنامج.

■ ابدأ بشكل صغير واستراتيجي من خلال إيجاد مشكلة صغيرة ولكن مهمة، وجرب الحلول الممكنة.





بناء بيئة تمكينية:

البدء بتنفيذ برنامج يدعم تطوير عملية اتخاذ القرارات والتعلم الآلي

- السعي وراء موافقة وتأييد أصحاب المصلحة بدءًا بكبار المسؤولين الحكوميين وموظفي/محلي وحدة التحريات المالية إلى الكيانات المبلغة من خلال فهم احتياجاتهم وترجمة المنافع المحددة لهم التي يهدف البرنامج إلى تحقيقها.
- بناء بيئة رقمية مرحبة بالتغيير من خلال توفير الموارد اللازمة في جميع مراحل تطوير البرنامج (على سبيل المثال، إنشاء فريق تحليل متقدم، سواء كان داخليًا أو من خلال الاستعانة بمصادر خارجية؛ توفير موارد كافية تغطي تكلفة التطوير الأولي وتكاليف التشغيل والصيانة المستمرة)، وتوفير فرص التدريب للموظفين المعنيين.

التنفيذ:

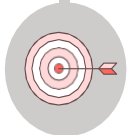
هل تم تحقيق الأهداف؟

- لا بد من قياس ومراقبة وتتبع التطور لضمان تحقيق الأهداف والمخرجات المنشودة.
- اتباع استراتيجية اختبار وتعلم (Test-and-learn) من خلال جمع بيانات التغذية الراجعة من المستخدمين. إذا نجحت العملية، قم بتكرارها وتوسيع نطاقها. أما إذا لم يتم تحقيق الأهداف المرجوة من خلالها، فينبغي مراجعة البرنامج وإعادة ضبطه وصقله.

تعزيز التعاون:

تحديد مصادر التعلم ووسائل التحسين والتطوير

- التواصل مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين (مثل الكيانات المبلغة، أو وحدات التحريات المالية الأخرى أو السلطات المختصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) لفهم ومعرفة احتياجات المستخدم النهائي الخاصة بهم وتجاربهم المماثلة، والحصول على ملاحظاتهم حول البرنامج.
- اعتماد نهج الفريق الذي يقوم على أساس التواصل المفتوح بين المطورين والمستخدمين لضمان أن التطبيق الرقمي المقترح سيحقق نتائج مجدية.



الفرص التي توفرها الرقمنة والتحول الرقمي

تعزيز القدرات التحليلية

للتعامل مع الأعداد المتزايدة من تقارير المعاملات المشبوهة (STRs) وتقارير الأنشطة المشبوهة (SARs) وتقارير معاملات العملات (CTRs) وغيرها من التقارير من خلال تحديد الأولوية في تسخير الموارد البشرية المحدودة للعمل على مستوى أكثر تقدمًا من التحليل والتغذية الراجعة، وبالتالي:

■ زيادة كفاءة ودقة وجودة التحليل التشغيلي ودراسة الحالات من خلال استخدامات الأنظمة الرقمية لجمع تقارير المعاملات المشبوهة، متبوعة بتحليلات متقدمة؛

■ تمكين وحدات التحريات المالية من تنقيب البيانات من أجل تحديد أنماط الأنشطة الواسعة النطاق أو المبعثرة التي قد تشير إلى الهيكلة أو غسل الأموال، والتي قد لا تكون واضحة ومرئية من خلال تقرير فردي أو عدد قليل من تقارير المعاملات المشبوهة؛

■ تحسين جودة التحليل الاستراتيجي باستخدام النطاق الكامل للبيانات المتاحة بأكثر الطرق شمولاً وفعالية والمدعومة بالتحليلات المتقدمة.

تحقيق فهمًا وإدارة أفضل لمخاطر غسل الأموال

وتمويل الإرهاب

يسمح التعلم الآلي والأدوات الأخرى المستندة إلى الذكاء الاصطناعي بمعالجة كميات أكبر من البيانات، كما يمكنه أتمتة عملية تحليل المخاطر بشكل جزئي، والذي قد يُمكن وحدات التحريات المالية من تحديد المخاطر الناشئة التي لا تتوافق مع بيانات المخاطر المحددة من قبل، والتحقق من النتائج المعدة على أساس تحليل المخاطر التقليدي وتعديلها.

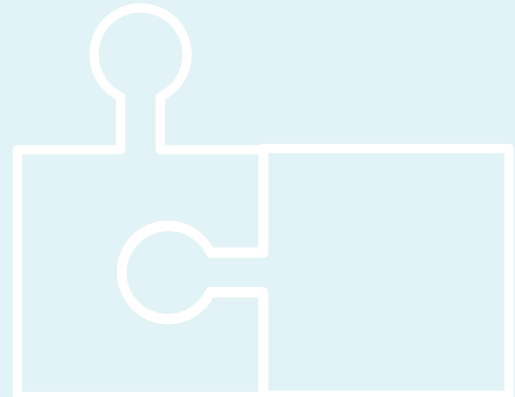
زيادة استخدام البيانات من مصادر جديدة

ومصادر أخرى

تسمح المبادرات الرقمية لمحللي وحدة التحريات المالية إمكانية الوصول الأوسع والمحدث والفوري والأكثر مباشرة وملاءمةً للبيانات المخزنة في عدة قواعد بيانات داخلية، وقد تكون قواعد بيانات خارجية تابعة لسلطات مختصة أخرى لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو الكيانات المبلغة، بالإضافة إلى مصادر المعلومات المتاحة للجمهور. ويمنح هذا الفرصة للمحللين بإمكانية إعداد تحليلات أكثر صلة وشمولية.

رفع قدرات معالجة البيانات

توفر المبادرات الرقمية فرصًا لمحللي وحدة التحريات المالية للتعامل مع الكميات الكبيرة من البيانات غير المهيكلة وذات التنسيق المختلفة ومن مصادر مختلفة في إطار زمني لا تسمح به العملية اليدوية التقليدية. وهذا من شأنه أن يسمح للمحللين استنتاج الروابط بين المعاملات المشبوهة والشبكات المشبوهة من خلال تحليل كمية أكبر من المعلومات ذات الصلة.



جمع تقارير المعاملات المشبوهة وغيرها من المعلومات ذات الصلة ونقلها وإحالتها وتخزينها بشكل آمن

امكانية نقل تقارير المعاملات المشبوهة والمعلومات الأخرى ذات الصلة وإحالتها عبر مختلف الإدارات داخل وحدة التحريات المالية، والكيانات المبلغة، والسلطات المختصة المحلية/الدولية. توفر الأدوات الرقمية فرصاً لجمع ونقل هذه المعلومات بشكل آمن، وقد يسمح تطبيق الأدوات الرقمية أيضاً بالتواصل بطريقة آمنة تتوافق مع الإطار القانوني ذي الصلة (بما في ذلك حماية البيانات ومتطلبات الخصوصية).

تحسين إدارة تقارير المعاملات المشبوهة

فيما يتعلق باستلام تقارير المعاملات المشبوهة وتخزينها وتحليلها، فضلاً عن تقديم التغذية الراجعة إلى الكيانات المبلغة.



أبرز الفوائد

من شأن الرقمنة والتحول الرقمي أن توفر فرص هائلة لتسهيل وتسريع سير أعمال وحدات التحريات المالية، وهناك احتياجات فعلية لاستخدام التقنية من قبل وحدات التحريات المالية لحل بعض التحديات اليومية التي تواجهها. وتعتبر صياغة الاعتبارات الاستراتيجية الرئيسية قبل ادخال واعتماد المبادرات الرقمية في المنظمة أمراً أساسياً لإطلاق أي برنامج.

جمع البيانات

- تقليل التدخل البشري في المهام المتكررة، وبالتالي يزيد من دقة البيانات ويمكّن من تخصيص الموارد للمهام ذات الأولوية الأعلى.
- تخفيض الوقت اللازم لجمع وإدخال البيانات من قبل الكيانات المبلغة ووحدات التحريات المالية.
- يسمح باسترجاع البيانات لاحقاً لتحليلها وإحالتها.
- يسمح باستخدام التحليلات المتقدمة فيما بعد، حيث يتطلب استخدام الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي مجموعة كبيرة من البيانات المتاحة بشكل منظم ومتناسق.

فرز البيانات

- يغني عن الوقت اللازم استغراقه للفرز اليدوي لتقارير المعاملات المشبوهة، لذا يسمح للمحللين بالتركيز أكثر على مراجعة وتحليل تقارير المعاملات المشبوهة الأكثر صلة، والتركيز بدرجة أقل على تلك التقارير الأقل صلة أو جودة.
- يقلل من التشويش الذي ينتج عن العدد الكبير من النتائج الإيجابية الزائفة، أو فرز تقارير المعاملات المشبوهة منخفضة القيمة وغيرها من المعلومات الواردة عبر آلية الإبلاغ والقنوات الأخرى.

دمج البيانات

- يسمح بإنتاج نتائج أكثر دقة وملاءمة وذات مغزى لاستخدامات المحللين من خلال تنظيم أفضل للبيانات خلال إطار زمني أقصر.
- يسمح بإمكانية إجراء بحث تلقائي شامل في الواجهة الأمامية للبرنامج من قبل المحللين بدلاً من قضاء قدر كبير من الوقت في تصفح قواعد بيانات المتعددة وإجراء عمليات بحث يدوية. ويجعل هذا عمليات البحث الأكثر شمولاً واستهدافاً أمراً ممكناً.
- جاهزية البيانات في حال الاستخدام اللاحق للتحليلات المتقدمة.





تحليل البيانات



■ يسمح بتفسير أفضل وفَعَال للكم الهائل من البيانات المستخدمة في التحليل الاستراتيجي للكشف عن المجرمين أو الشبكات الإجرامية غير المعروفة مسبقًا، وللمساعدة في تحديد الحالات المحتملة التي قد تحتاج لمزيد من التحليل التشغيلي المتعمق:

■ من خلال عرض البيانات المعقدة بشكل مُصَوَّر من خلال رسوم بيانية، وبالتالي يسهل من إمكانية تصور المحللين لتدفقات الأموال المحتملة واتجاهات عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وروابطها، وأنماطها في مرحلة مبكرة.

■ من خلال ربط مختلف الأفراد والكيانات والمعاملات المستقلة، وخاصة تلك التي تتضمن شبكة كبيرة، وبالتالي تسهيل تحديد الروابط المحتملة بين الكيانات المختلفة، وطبيعة هذه العلاقات.

نقل وإحالة البيانات



■ يسمح بنقل البيانات بشكل فَعَال ومبكر وآمن بين الكيانات المبلغة والسلطات المختصة المحلية/الدولية الأخرى في الوقت المناسب.

■ يقلل من كمية الوقت الذي يستغرقه المحللون في الاستجابة لطلبات النقل والإحالة الروتينية ويوفر لهم وقتًا للتركيز على التحليلات ذات القيمة المضافة الأعلى.

www.fatf-gafi.org | www.egmontgroup.org

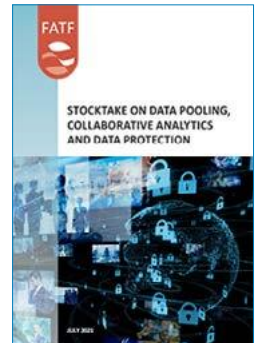
أكتوبر ٢٠٢١

التحول الرقمي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للسلطات التشغيلية - رصد الأنشطة المشبوهة وتحليل التحريات المالية
تلخص هذه الوثيقة النتائج الرئيسية للتقرير المشترك بين مجموعة العمل المالي (الفاتف) ومجموعة إيغمونت الموجهة للجهات الحكومية حول
"كيف" و "متى" يمكن العثور على الأدوات الرقمية المناسبة وتبنيها وتحسينها لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتغلب على التحديات
العملية والتشغيلية التي تواجهها السلطات التشغيلية في أعمالها اليومية خلال المراحل والعمليات المختلفة.
لمزيد من المعلومات عن مشاريع الفاتف الأخرى المتعلقة بالتحول الرقمي، يرجى الاطلاع على:

فرص وتحديات التقنيات الجديدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

إجراء تقييم لجمع البيانات والتحليلات التعاونية وحماية البيانات

متاحة على www.fatf-gafi.org



تمت ترجمة هذا التقرير الصادر عن مجموعة العمال المالي إلى اللغة العربية من قبل اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال في المملكة العربية السعودية بتصريح من
مجموعة العمل المالي ويعد التقرير المنشور باللغة الإنجليزية على موقع المجموعة هو النسخة المعتمدة في حال وجود تعارض أو اختلاف بالترجمة.